



جامعة الشهيد حقه لخضر – الوادي-الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
قسم العلوم التجارية والتسيير

دروس في مقياس:

السياسات الاقتصادية

المستوى: أولى ماستر (السداسي الأول)
التخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

إعداد الدكتور: عبد الجليل شليق

المحاضرة الثامنة و
التاسعة "08.09"

خامسا - أدوار السياسات الاقتصادية في ضبط الاختلالات



المحاضرة الثامنة
والناسعة

1.1. السياسة المالية وانحسار التضخم:

تعني السياسة المالية استخدام الميزانية من ضرائب ونفقات عامة وقروض، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية، وعلى رأسها التوازن والاستقرار الداخلي للاقتصاد، وتستخدم السياسة المالية في حالة الرواج وحالة الكساد، فهي تركز في تحليلها لظاهرة التضخم على فرضية أن ارتفاع المستوى العام للأسعار مرده إلى زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، مما يعمل على خلق فائض في الطلب على السلع والخدمات فتلجأ الحكومة من خلال استعمال أدوات السياسة المالية إلى خفض حجم الطلب الكلي وذلك بضغط حجم الإنفاق والعمل على إعادة التوازن إلى الاقتصاد، ويتم ذلك بصورة مباشرة بتخفيض حجم الإنفاق الكلي، أو من خلال استعمال أداة السياسة الضريبية بزيادة معدلات الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة للتأثير على الاستهلاك الخاص والإنفاق الاستثماري، ثم عن لدى الدولة ما يسمى بسياسة الدين العام للتأثير على القروض العامة.

فيتناول هذا العنصر ميكانيزمات السياسة المالية كسياسة اقتصادية في يد الدولة تهدف من خلالها إلى كبح وضبط ظاهرة التضخم، فالحكومة تمتلك عدة أدوات للتأثير على التضخم ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

❖❖ الإجراءات المالية غير المباشرة متمثلة في السياسة الضريبية، الإنفاق العام،

❖❖ والإجراءات المالية المباشرة متمثلة في السياسة السعرية والسياسة الأجرية (سياسة الرقابة على الأجر والأسعار).

① - الإجراءات المالية غير المباشرة (أوعية الميزانية العامة):

** السياسة الضريبية:

تحتل النظرية الضريبية مكانا خاصا في علم المالية العامة، حيث لا يرجع هذا كون النظرية الضريبية أهم مصادر الإيرادات العامة فقط، وإنما أيضا إلى الأهمية الاقتصادية التي تلعبها في تحقيق أهداف السياسة المالية، وبتطور المالية العامة أصبحت السياسة الضريبية من أهم أدوات السياسة المالية، والتي تهدف إلى تحقيق أغراض متعددة تختلف باختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية

فلقد سيطرت فكرة الرقابة الضريبية على أهم بنود النظرية الضريبية كجزء من سياسات المالية العامة في التحكم بعوامل الإنفاق العام، وكإحدى المتغيرات التي تستخدمها سياسة الميزانية في الرقابة على التضخم والكساد، بحيث تشكل سياسة الرقابة الضريبية دعامة كبرى من دعائم سياسة الميزانية في مواجهة التقلبات الاقتصادية، والسيطرة على حركات الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني، تحقيقا للاستقرار والنمو المتوازن في الاقتصاديات النامية.

ففي حالات الانكماش الاقتصادي تقتضي سياسة الرقابة الضريبية زيادة الإنفاق بخفض معدلات الضريبة سواء على الأرباح لرفع معدلات الإنفاق الاستثماري، أو على الاستهلاك لرفع معدلات الإنفاق الاستهلاكي وترك جزء من الدخل النقدية بين الأفراد لاستخدامها في حفز عناصر الطلب الفعلي من استهلاك واستثمار.

أما في حالة الرواج الاقتصادي وانتشار الضغوط التضخمية يقتضي رفع معدلات الضريبة التصاعدية على الدخل أو فرض ضرائب جديدة وذلك لسحب جزء من القوة الشرائية فيقع الأفراد في ظل معدلات أعلى من الضريبة، فيحجمون على الإنفاق ويتجهون نحو الادخار لانخفاض مستويات دخولهم مما يلطف من حدة الطلب، وفي نفس الوقت يزيد من متحصلات الضريبة

غير أن فعالية استخدام الضرائب كوسيلة هامة لعلاج التضخم في الاقتصاد يعتمد على مدى وضوح الأوعية الضريبية وتنامي الوعي الضريبي لدى الأفراد والمؤسسات، إلا أن الإفراط في فرض الضرائب وبصورة غير طبيعية يؤدي إلى التأثير على دخول الأفراد، مما قد يعمل على انتشار بعض الظواهر السلبية كالرشوة والتهرب من دفع الضريبة المفروضة على المشروعات الاستثمارية، هذا بالإضافة إلى إمكانية توقف بعض المشروعات الإنتاجية التي تعاني من انخفاض أرباحها نتيجة ارتفاع معدلات الضرائب المفروضة عليها بصورة تتعارض مع أهداف بقائها واستمرار نشاطاتها مما يؤثر سلباً في انخفاض حصيلة الدولة من الضرائب.

بالإضافة إلى أن ارتفاع التكلفة الضريبية قد يضعف من حوافز الإنتاج الاستهلاكي والاستثماري ما دام الناتج من الأرباح سيقطع في شكل ضرائب

ب ** سياسة الإنفاق العام الحكومي:

تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية، التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها، من خلال الموازنة العامة، لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية التي يرمى إليها المجتمع، خلال فترة زمنية معينة وتعتبر النفقات العامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة، وأداة لتحقيق أهدافها وتوجيه الاقتصاد وضمان الاستقرار الاقتصادي، كما يعكس النمو في حجم الإنفاق العام زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية للتأثير على النشاط الاقتصادي، وهذا بهدف تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية.

حيث تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم والانكماش من خلال الإنفاق الحكومي، سواء الاستهلاكي أو الاستثماري، برفع معدلاته أو تخفيضها حسب الأحوال الاقتصادية السائدة، وتعمل هذه السياسة من خلال إحداث عجز أو فائض في الموازنة العامة للدولة، للتحكم في الموجات التضخمية أو الانكماشية، على أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار ظروف الأوضاع الخاصة لحركات النشاط الاقتصادي في البلدان النامية، من حيث ممارسة الحكومة لسياساتها الإنفاقية وكذلك طبيعة ما يحكمها من ضغوط واتجاهات تضخمية أو انكماشية تحدد نوعية الإنفاق العام

ويتم استخدام سياسة الإنفاق العام كأحدى أدوات السياسة المالية بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد، من خلال ضغط الإنفاق العام بهدف خفض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وذلك لأن خفض الإنفاق العام يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض مستويات الدخل التي تولدها تلك النفقات وبالتالي انخفاض مستويات الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد، مما يساهم في تحقيق الاستقرار النسبي في مستويات الأسعار، ويؤدي ضغط الإنفاق الاستثماري دوراً بارزاً في التأثير على مستويات الطلب الكلي وخاصة في البلدان المتقدمة، وذلك نتيجة لوجود بنية تحتية قوية وضخامة المشروعات الاستثمارية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تعتمد في تمويلها على استثمارات القطاع الخاص

وبما أن كبح الاستثمار قد ينتج عنه تخفيض مستويات الإنتاج والزيادة في معدلات البطالة، يبقى الاستهلاك الخاص هو محور عمل السياسة المالية لسهولة التأثير فيه، فالرقابة على الإنفاق الحكومي بالتقليل من حجم الاستهلاك أقوى أثرا، وأكثر مفعولا من التأثير في حجم الاستثمار

وبغض النظر عما تتعرض له السياسة المالية من انتقادات إلا أنها أثبتت فعاليتها كوسيلة علاجية للأزمات الاقتصادية المختلفة لما تتمتع به أدواتها من تأثير كبير وفعال في التحكم في الظواهر التضخمية أو الانكماشية، فلقد ذهب العديد من الكتاب إلى أهمية الدور الذي تقوم به السياسة المالية من خلال استخدام الأدوات الضريبية وسياسات الإنفاق العام بصورة متوازنة لمواجهة التقلبات في النشاط الاقتصادي الناتج عن الاختلالات في الأسواق

ج ** إدارة الدين العام ورقابته (سياسة القروض العامة):

فالساسة المالية في رقابتها وإدارتها للدين العام تعمل على سد العجز في منابع التمويل، وتعمل هذه السياسة على تحويل القوة الشرائية الزائدة من الأفراد ومؤسسات القطاع الخاص أو مؤسسات القطاع العام ذات الفائض إلى الحكومة بغرض استخدامها في تمويل الإنفاق العام.

ويتوقف نجاح سياسة القروض العامة في تحقيق أهدافها في مكافحة الضغوط التضخمية في الاقتصاد بالاعتماد على مصدرها وهنا يجب التفريق بين نوعين من القروض:

➤ القروض التضخمية (الإصدار النقدي الجديد):

ويطلق عليها بالقرض العام الداخلي غير الحقيقي حيث لا يعدو في الحقيقة سوى وسيلة لخلق أو إصدار للنقود، ويتحقق ذلك عندما تقوم الحكومة بالاقتراض من الجهاز المصرفي، وقد تنشأ هذه القروض عن طريق الاقتراض من الأفراد والمؤسسات غير المصرفية من خلال الاكتتاب في سندات القروض العامة، غير أن تلك المدخرات تكون ناتجة عن الزيادة في كمية النقود من خلال التوسع النقدي، لكن قد يترتب على هذه السياسة نشأة التضخم، وارتفاعات الأسعار حيث لم تساهم هذه القروض في امتصاص القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد والمؤسسات، حيث أن هذه القروض مولت بالإصدار النقدي.

➤ القروض الحقيقية (الاقتراض من الجهاز غير المصرفي):

إن التمويل عن طريق الاقتراض من المؤسسات الحكومية أو هيئات القطاع العام ذات الفائض يمثل تمويلاً بمرارد حقيقية فهي تعتبر مدخرات حقيقية للعاملين في المؤسسات العامة، أو تقوم الحكومة من خلال هذا الأسلوب بإصدار أوراق مالية (سندات حكومية أو أذون خزانة) في السوق، أو عن طريق البنك المركزي للجمهور والمتعاملين في السوق المالي حيث تمثل تلك المدخرات جزءاً من القوة الشرائية في الاقتصاد، وبالتالي تؤدي إلى انخفاض في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وتحقيق استقرار في الأسعار.

②-الإجراءات المالية المباشرة (القيود المباشرة):

إن ارتفاعات الأسعار المستمرة وما تخلفه من نظرة تشاؤمية، مردها فضلا عن النتائج السلبية للآثار التضخمية، إلى ما تحدثه سلسلة الارتفاعات المتواصلة في مستويات الأجور، منتجة ما يعرف بلولب الأسعار والأجور المرتفعة، وقد تعجز العديد من السياسات الاقتصادية عن إيقاف تُلُكُم الحركة المستمرة من الارتفاعات، لفشلها في توزيع الموارد الإنتاجية، والتحكم في عمليات الإنتاج، والتوفيق بين المظاهر الاقتصادية الأخرى كعوامل العرض والطلب، حيث لا يصبح لا غنى عن تدخل السلطات الحكومية بفرض رقابة مباشرة على حركات الأسعار والأجور، وقد اعتبرت حركة الأجور العنصر الفعال في حركات لولب الأسعار-الأجور، باعتبارها الدافع الأول لارتفاعات الأسعار.

فأي ارتفاع في مستويات الأجور سوف يعقبه ارتفاع في مستويات الأسعار لا محالة، بحيث تبقى الأجور عاملا مهما لارتفاعات الأسعار، وهذا ما يشاهد في كثير من البلدان، وخاصة تلك التي اكتمل فيها التنظيم النقابي، فبمجرد مطالبة العمال أو نقاباتهم برفع الأجور تتجه الأسعار إلى الارتفاع.

وعلى العكس في حالة انخفاض الأجور فلا يوجد مبرر أمام المنتجين لرفع أسعار منتجاتهم، وكذلك ففي مجال الرقابة على حركات الأجور يتحقق عامل المرونة في ضبط تغيراتها بالنسبة للأسعار، لخضوعها لعناصر المساومة والاتفاقيات مع الاتحادات النقابية والمهنية، لضمان بقاء الأجور متمشية مع التكاليف الضرورية للإنتاج، في حين أن الأسعار تخضع في الغالب لتشريعات القوانين والإجراءات الإدارية والتنظيمية فضلا عن العوامل الطبيعية

من الطبيعي أن تحاول الدولة علاج التضخم بأي طريقة كانت، خصوصا وأن استمرار ارتفاع الأسعار يسبب لها تهديدا وإزعاجا كبيرا، فتلجأ السلطات الحكومية إلى الإجراءات المالية المباشرة التي تمنع ارتفاع الأسعار بحكم القانون، لذا وعلى ضوء ما سبق ذكره، سيتناول هذا المطلب مدى فعالية سياسة الرقابة على الأجور والأسعار في معالجتها لظاهرة التضخم من خلال العنصرين الآتيين:

سياسة الرقابة المباشرة على الأجور، سياسة الرقابة المباشرة على الأسعار

أ** سياسة الرقابة المباشرة على الأجور:

تلعب نفقات الإنتاج دوراً هاماً في تحديد مستويات الأسعار، وتمثل الأجور العنصر الأكثر أهمية في التكاليف الإنتاجية، حيث تؤدي الارتفاعات غير المنتظمة والمتسارعة في معدلات الأجور، إلى حدوث ارتفاعات متوالية في المستوى العام للأسعار، حيث تعتبر الارتفاعات في مستويات الأسعار بمثابة انعكاس للزيادة في معدلات الأجور، وبصورة خاصة عند زيادة معدلات الأجور بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية، مما يزيد من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، ويحدث ذلك عند قيام الدولة بزيادة معدلات الأجور أو خلق فرص عمل لاستيعاب العاطلين من حاملي المؤهلات الجامعية بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، دون أن يصاحب تلك الزيادة في الدخل زيادة في الإنتاجية

مما يولد قوة شرائية زائدة تساهم في زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بنسبة تفوق مقدرة الجهاز الإنتاجي، مما يزيد من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد وارتفاع في مستويات الأسعار المحلية، كما تلعب الضغوط التي تمارسها النقابات العمالية دوراً بارزاً في تفاقم الضغوط التضخمية في البلدان الرأسمالية المتقدمة نتيجة الزيادة في معدلات الأجور بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية وخاصة النقابات القوية التي تطالب بزيادة في معدلات الأجور بغض النظر عن الزيادة في الإنتاجية

وعليه فإن إيقاف تيار الارتفاعات الخاصة بلولب الأسعار-الأجور، يتطلب ويفرض رقابة مباشرة على تضخمات الأجور من طرف الحكومة، فلا تترك النفقات الإنتاجية حرة في تكوين سلسلة متتابعة من الارتفاعات التضخمية تبعاً لارتفاع الأسعار، وتكمن المشكلة الأساسية أمام سياسة الرقابة على الأجور في تحقيق نوع من الربط التوازني بين معدلات الأجور ومستويات الإنتاجية المحققة، لذا فإنه مهما بلغت مبررات الزيادة في معدلات الأجور فيجب ضمان سياسة توازنية بحيث تتناسب الزيادة في معدلات الأجور مع الزيادة في معدلات الإنتاجية، بما يحقق استقراراً في المستوى العام للأسعار

ب** سياسة الرقابة المباشرة على الأسعار:

تعتبر سياسة الرقابة المباشرة على الأسعار مفضلة عن سياسة الرقابة على الأجور، كونها تقتضي التدخل المباشر من قبل السلطات الحكومية بوضع قيود على ارتفاعات الأسعار والحد منها بواسطة ما يسمى بسياسة «تثبيت الأسعار»، أو «تسقيف الأسعار» بحيث تهدف هذه السياسة إلى وضع حد أعلى لأسعار السلع الاستهلاكية. وذلك بوضع ضوابط قانونية تعمل على وقف الارتفاع في الأسعار، بحيث تحدد الأسعار إدارياً، ويعمل ذلك على توفير السلع الأساسية بأسعار تتناسب القدرة الشرائية لمختلف شرائح المجتمع

و يتم تحديد أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية بما يكفل عدم تحكم كبار المنتجين والمستثمرين بأسعارها، بهدف حماية الأفراد من الاحتكار، وتحدد الأسعار عند مستوى أقل من المستوى الذي يمكن أن يتحدد نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب. غير أن استخدام وسيلة الرقابة على الأسعار هي محاولة لكبت التضخم أكثر منها للسيطرة عليه بفعالية، فمن خلال تطبيق هذه السياسة نلاحظ أن السلطات تعالج الأعراض بدلا من الأسباب الأساسية للتضخم، وستكون النتيجة هي انتشار حالات التعامل في السوق السوداء وتخزين السلع لحين ارتفاع أسعارها.

2.1. السياسة النقدية وانحسار التضخم:

من الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية هو التحكم في حجم المعروض النقدي، والعمل على ثباته على الأقل، خاصة في حالات مستويات الأسعار المرتفعة، فإذا رأت السلطة النقدية بأن هناك قيم نقدية أكثر من حجم الإنتاج الحقيقي؛ فيلزم البنك المركزي تطبيق أدوات السياسة النقدية التي تحد من عملية الإصدار النقدي سنتحدث أولاً عن الإجراءات العلاجية لدى البنك المركزي ثم نركز على موضوع الاتجاه الجديد للسياسة النقدية ألا وهو استهداف التضخم.

يستعمل البنك المركزي ثلاث أدوات غير مباشرة يستطيع من خلالها السيطرة على عرض النقود ومعدل الفائدة وقابلية البنوك على منح الائتمان وهي:

أ ** تطبيق أداة رفع معدل إعادة الخصم:

فالبنوك التجارية تلجأ إلى المقرض الأخير في حال حاجتها للسيولة فتقوم بطلب إسالة ما لديها من أوراق مالية (أسهم وسندات) من البنك المركزي، نظير قبول تحمل (الخسارة) جرّاء سعر إعادة الخصم، فإذا كان الاقتصاد يعاني من حالات تضخم، فإنه يتبع سياسة نقدية انكماشية يحجم من خلالها عن قبول إعادة خصم الأوراق المالية على البنوك التجارية.

إن عملية إعادة خصم الأوراق المالية ما هي في الأخير إلا قبول تمويل البنوك التجارية، بواسطة عمليات إصدار نقدي جديدة؛ فإذا أراد البنك المركزي الامتناع عن ذلك فإنه يرفع من سعر إعادة الخصم، وهو ما يؤدي إلى خيارين:

← - أولهما الامتناع الكلي أو شبه الكلي للبنوك التجارية عن قبول سعر إعادة الخصم المرتفع وهو ما يعني نقص السيولة لديها وعدم التوسع أكثر في الائتمان.

← - ثانيهما قبول سعر إعادة الخصم المرتفع، وتحميل ذلك الارتفاع على زبائن البنوك التجارية، ويظهر هذا التحميل في ارتفاع سعر الخصم للأوراق التجارية لدى البنوك التجارية، وهو ما يلزم هذه الأخيرة على رفع أسعار الفائدة عند منح الائتمان (منح القروض)، فيقلُّ الإقراض. ومن جهة أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى رغبة أصحاب الفائض المالي أو المستثمرين الماليين إلى إيداع ما لديهم في البنوك التجارية رغبة في تحقيق ربح جرّاء ارتفاع أسعار الفائدة في السوق النقدية.

ب ** تطبيق أداة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني:

للبنك المركزي القدرة على تقييد البنوك التجارية وإجبارها على عدم التوسع في خلق النقود الخطية أو ما يسمى بنقود الودائع. فيلجأ البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني أو الإجمالي، والبنوك التجارية تلتزم بذلك وهو ما يزيد من نسبة السيولة لديها أو التي تودعها في خزائن البنك المركزي، فتتحصّر قدرة البنوك التجارية على عدم قدرتها على التوسع في خلق نقود الودائع.

ج ** الدخول بائعا أو مشتريا في سوق الأوراق المالية:

ويستخدم البنك المركزي الوسائل الكمية عادة بشكل أوسع نظرا لسهولة استخدامها وكذا إلزاميتها، فالفرق واضح مثلا بين الإقناع الأدبي كأداة نوعية ومعدل الاحتياطي القانوني كأداة كمية، وباعتبار أن السوق المفتوحة هي من الوسائل الكمية إلا أنها غير ملزمة لأطراف السوق المالية أو حتى السوق النقدية كونها تعتمد على إغراء المستثمرين بواسطة رفع أو خفض أسعار الفائدة.

ففي حالات التضخم المرتفعة وضمن خطة السلطة النقدية الحد من ارتفاع مستويات الأسعار أو محاولة تثبيت أسعار التضخم؛ تعتمد السلطة النقدية إلى بيع الأسهم والسندات في السوق المالية ولو بأسعار منخفضة وبنسبة أرباح مرتفعة حتى تمتص جزءا من السيولة النقدية التي يعتقد البنك المركزي أنها أُصدرت بكميات تفوق حجم الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات.

د** تطبيق أدوات السياسة النقدية المباشرة أو النوعية:

حيث يقوم البنك المركزي بالتوسع أو الحد من قدرة البنوك التجارية في منح أو قبول الائتمان عن طريق أدوات السياسة النقدية المباشرة، فيما أن البنك المركزي وبمؤسساته له من القدرة على تقدير الوضعية النقدية وما يتطلبه الاقتصاد من سيولة نقدية أو الإحجام عنها، فبناءً على هذه التقديرات والإحصائيات لمعدلات المؤشرات المختلفة (النمو، البطالة، التضخم...) يقوم البنك المركزي بأخذ قرارات يتوجه من خلالها مخاطبا البنوك التجارية بوجه خاص للاتجاه نحو تطبيق تعليمات البنك المركزي.

فإذا أراد هذا الأخير الحد من معدلات التضخم نتيجة ارتفاع في المعروض النقدي؛ فإنه يرسل خطابات إقناع للبنوك التجارية يوجهها فيها للتخفيف من منح الائتمان، وعادة ما يكون هذا الخطاب قويا إذا كان يوجه البنك التجاري لمنح ائتمان لقطاع دون آخر؛ فقد يشجع البنك المركزي التوجه نحو تمويل القطاع الفلاحي ضمن خطة اقتصادية للدولة إذا رأت تذبذبا في الإنتاج الفلاحي. وهو ما ينعش هذا القطاع الحيوي.

2- دور السياستين المالية والنقدية في كبح ضغوط الركود والكساد والبطالة.

يعتقد أنصار المدرسة الكينزية أن معالجة مشكلة البطالة، والتحول من الركود إلى الانتعاش، فإنها تتطلب زيادة الادخار والتراكم والإنتاجية، وإعادة تأهيل القوى العاملة من خلال برامج واسعة للتدريب وإعادة التدريب، وينادون في حال استفحال البطالة بالعودة إلى سياسة الأشغال العامة الكبرى التي تهدف إلى خلق فرص واسعة للتشغيل والدخل.

ويعتقد النقديون أن هناك معدل بطالة وحيد يتوافق ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدي والسعري، وأن أي محاولة لتقليل معدل البطالة، فإن تلك المحاولة سوف تقترن بتسريع معدل التضخم من خلال زيادة كمية النقود في التداول، لهذا يتعين على الحكومات الحذر عند مواجهة مشكلة البطالة، وأنه ليس من الممكن علاجها من خلال سياسات التوسع النقدي كما أوصى كينز.

يعتقد أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض بأن أزمة البطالة والركود لا تكمن في نقص الطلب الكلي الفعال كما يرى الكينزيون، بل في نقص قوى العرض، ويرون أن للخروج من هذه الأزمة، لابد من العمل على إنعاش الحوافز التي من شأنها أن تزيد من قوى الادخار والاستثمار والعمل والإنتاج، كما يرون أن تخفيض معدلات البطالة، سيؤدي إلى زيادة قوى العرض من السلع والخدمات، وإلى تخفيض في الأسعار ومعدل التضخم، ويرون أن القضية المركزية في مكافحة البطالة والركود هي خفض معدلات الضرائب على الدخل والثروة والذي سيؤدي بدوره إلى زيادة فرص التشغيل لقوى العمل

3- السياسة المالية والنقدية وتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات:

1.3. إجراءات السياستين لتقليل العجز في ميزان المدفوعات:

تعمل السياسة النقدية المقيدة أو الانكماشية عن طريق التحكم في تكلفة وإتاحة الائتمان؛ على خفض عرض النقود، وبالتالي إلى ارتفاع في أسعار الفائدة المحلية. هذا بدوره يثبط الإنفاق على الاستثمار المحلي ويخفض الدخل الوطني (عن طريق عملية المضاعف)؛ ما يؤدي إلى انخفاض في الواردات، وبالتالي يخفض العجز في ميزان المدفوعات.

وعلاوة على ذلك، فإن الارتفاع في أسعار الفائدة المحلية يجذب رؤوس أموال أجنبية؛ التي تساعد الدولة على تمويل العجز في ميزان المدفوعات وتخفف من الضغط الواقع على احتياطاتها الرسمية من الصرف الأجنبي. والانخفاض في عرض النقود يسبب أيضا انخفاضا في الأسعار الداخلية بالنسبة إلى الأسعار في الدول الأخرى مما يسبب تحويل الإنفاق، لكل من المواطنين والأجانب، من المنتجات الأجنبية إلى المنتجات المحلية؛ فتقل الواردات، وتزيد الصادرات، ومن ثم يحدث تحسن أكبر في الحساب الجاري بميزان المدفوعات.

وعليه فإن التغيرات في عرض النقود عن طريق السياسة النقدية تميل لأن تؤثر على ميزان المدفوعات إلى حد ما، عن طريق كلا من تغيرات أسعار الفائدة وتغيرات في الأسعار الداخلية.

فمثلا إذا كانت دولة ما تعاني عجزا مستمرا في ميزان مدفوعاتها فإنها تخفض من عرض النقود عن طريق أدوات السياسة النقدية إلى جانب إجراءات أخرى كالزيادة في الضرائب والحد من الإنفاق الحكومي، حيث تؤدي هذه الإجراءات إلى تخفيض مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات؛ وفي هذه الحالة سينخفض الإنفاق المحلي مباشرة ومعه الإنفاق على السلع والخدمات المستوردة، وجزء من الإنفاق المحلي سينصب على الإنتاج المحلي الذي يحدث بدوره آثارا للمضاعف التي تخفض الإنفاق المحلي معه، ومعه الإنفاق على السلع والخدمات المستوردة أكثر

والانخفاض في الإنفاق المحلي قد يخفض الطلب الداخلي على السلع القابلة للتصدير؛ ومن ثمّ يحرر سلعا أكثر من الاستهلاك المحلي نحو التصدير؛ وقد يؤدي الانخفاض في الإنفاق والإنتاج المحلي إلى بعض الانخفاض في الأسعار المحلية بالنسبة للأسعار الأجنبية؛ مسببا تحويل إنفاق، كلا من المواطنين والأجانب، من السلع والخدمات الأجنبية إلى تلك المنتجة محليا. ونتيجة هذه العمليات كلها سيكون هناك تحسن في ميزان المدفوعات، للإشارة سيكون هذا التحسن مصحوبا بانخفاض في الدخل والتوظيف.

2.3. محددات نجاح السياستين المالية والنقدية في تحسين ميزان المدفوعات:

إن فعالية الإجراءات النقدية والمالية الانكماشية المؤدية لتحسين ميزان المدفوعات وبوجه أخص الحساب الجاري، تتحدد بعاملين أساسيين هما:

- ① مدى قدرتها على تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات.
- ② مدى ما يمكن من أن ينتج عن الانخفاض في الطلب الكلي على السلع والخدمات من نقص في الواردات وزيادة الصادرات. ومن ثمّ يمكن أن تكون هذه الإجراءات فعالة في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات كلما كانت قدرتها على تخفيض الطلب الكلي كبيرة، وكلما نتج عن الانخفاض في الطلب الكلي نقص كبير نسبياً في الواردات وزيادة كبيرة في الصادرات.

وتتوقف هذه الإجراءات على تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات،
على حجم المضاعفات التي تظهر قوة كل منها في تغيير مستوى الطلب الكلي:
(مضاعف الإنفاق الحكومي، مضاعف الضرائب، مضاعف كمية النقود)؛
فكلما كان حجم هذه المضاعفات كبيرا كلما كانت هذه الإجراءات
أكثر قدرة على تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات. أما مدى ما
ينتج عن الانخفاض في الطلب الكلي من نقص في الواردات وزيادة في
الصادرات، فهو يتوقف على مدى أهمية القطاع الخارجي في الاقتصاد الوطني.

شكرا لكم

على حسن المتابعة والإصغاء